منظمة العمل الدولية

بتمويل من الاتحاد الأوروبي

موجز سياسات المغرب

تأثير سياسات التجارة والاستثمار على العمل المُنتِج واللائق

ديسمبر 2024

© آي ستوك / رازيف / المغرب

الترابط بين التجارة والاستثمار والتوظيف

اتبعت المغرب هذا الاتجاه الذي سارت عليه البلدان النامية، حيث أولت أهمية لتعزيز التجارة والاستثمارات الأجنبية باعتبارها أهدافًا وطنية رئيسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ. ورغم التحديات التي تسببت بها جائحة كوفيد-19، إلا أن التدفقات التجارية الصادرة والواردة توسعت بشكل كبير، مما وفر موارد مالية حيوية. ومنذ التسعينيات، شرعت المغرب في التحول نحو اقتصاد متكامل عالميًا، حيث أدت إجراءات التحرير الاقتصادي إلى ارتفاع مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي من 26% عام 2000 إلى 40% حاليًا. كما شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) نموًا كبيرًا، مما يعكس استراتيجية المغرب في استغلال التمويل الخارجي لتعزيز الصناعات المحلية، وخلق وظائف منتجة، وتحسين مستويات المعيشة، وتعزيز إنتاجية العمالة ورأس المال.

التداعيات الرئيسية لسياسات التجارة والاستثمار والتوظيف

- **خلق فرص العمل وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي:** تهدف سياسات الانفتاح الاقتصادي والاستثمار إلى خلق وظائف لائقة ومنتجة، وتعزيز إدماج النساء والشباب في القطاعات الرئيسية مثل التجارة، والصناعة، والخدمات، والزراعة. كما تسعى هذه السياسات إلى تقليص الفوارق الإقليمية من خلال توفير دعم موجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (SMEs وMEs) التي تهيمن على المشهد الصناعي في المغرب.
- **جذب الاستثمارات الأجنبية:** ساهم الانفتاح الاقتصادي، المدعوم باتفاقيات التجارة الحرة والمشاريع الاستثمارية الكبرى، في جذب تدفقات مستقرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، مما ساعد على تلبية احتياجات التمويل المتكررة للبلاد.
- **التنسيق والمواءمة:** يُعد توحيد جهود مختلف الفاعلين (من القطاعين العام والخاص) أمرًا أساسيًا لتصميم وتنفيذ سياسات تجارة واستثمار متناسقة وموجهة للفئات المستهدفة، مع ضمان التنسيق بين الوزارات والمؤسسات العامة والقطاع الخاص.
- **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر:** تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (SMEs وMEs)، التي تمثل 95% من القطاع الصناعي، إلى تدابير محددة مثل الإنصاف الضريبي وتسهيل الوصول إلى التمويل لتعزيز قدرتها التنافسية وتسهيل دخولها إلى الأسواق الدولية.
- **التحول البيئي والابتكار:** تهدف السياسات إلى تحقيق خفض الانبعاثات الكربونية من خلال تبني استراتيجية تنمية منخفضة الانبعاثات وتطبيق أنظمة تصديق معتمدة لتقليل البصمة الكربونية. في هذا السياق، يُعزى نمو صناعة السيارات في المغرب إلى تطوير أنظمة تكنولوجية متقدمة، وهو ما يتطلب استثمارات مكثفة في مجالي البحث والتطوير (R&D) والابتكار.
- **تعزيز الحوكمة الاقتصادية:** يُوصى بإنشاء هيكل لتحليل البيانات الاقتصادية لمتابعة تأثير سياسات التوظيف والتجارة والاستثمار على سوق العمل.
- **تطوير ريادة الأعمال:** يركز النموذج التنموي الجديد للمغرب على ريادة الأعمال، من خلال إجراءات مبتكرة ومنسقة لإطلاق التآزر بين القطاعين العام والخاص.

© آي ستوك / جوليا لافرينينكو / المغرب

التوجهات القطاعية لتطوير سلاسل القيمة والصناعات الموجهة للتصدير

يهدف تحليل سلسلة القيمة إلى تحديد المعيقات والفرص لتوسيع الأسواق وزيادة الصادرات، مما يسهم في توفير فرص عمل أكثر وأفضل. تساعد هذه التدابير في توجيه الدعم اللازم من الحكومات، ومنظمات العمال، وجمعيات أصحاب العمل لتعزيز القدرة التنافسية للقطاع، وزيادة الصادرات، وتزويد العمال بالمهارات الملائمة. يعتمد التقييم على البحوث المكتبية، وجمع بيانات المؤسسات، والمقابلات مع الجهات الفاعلة الرئيسية. والهدف من هذا التحليل هو تطوير خارطة طريق تدعم القطاع في بناء القدرات وتحديد المهارات المطلوبة لتعزيز التنافسية وزيادة إمكانات التصدير. يعتمد التحليل على منهجيات منظمة العمل الدولية: "التجارة وسلاسل القيمة في الأنشطة كثيفة العمالة" (TRAVERA) و"مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي" (STED)، ويرتكز على العناصر الأساسية لمقاربة منظمة العمل الدولية المتعلقة بأنظمة سوق العمل اللائق.

القطاع الذي اختاره أعضاء مجموعة العمل المعنية بالسياسات لإجراء التقييم هو قطاع التريكو، والذي يعد مصدرًا مهمًا للتوظيف والدخل في المغرب، حيث يوفر 27% من الوظائف الصناعية ويساهم بما يقارب 10.3% من إجمالي الصادرات الوطنية. يهيمن على القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(SMEs) ، التي تمثل 92% من القاعدة الصناعية.

تشكل النساء ما يقارب 70% من القوى العاملة في قطاع التريكو، مما يبرز دوره في تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. كما يمثل الشباب 35–40% من الموظفين، مما يعكس إمكاناته الكبيرة في دمج هذه الفئة السكانية. من الناحية الجغرافية، تتركز معظم مؤسسات التريكو في منطقتي الدار البيضاء-سطات (38%) وطنجة-تطوان-الحسيمة (27%)، حيث تستفيد هذه المؤسسات من قربها من البنية التحتية للموانئ، مما يسهل عمليات التصدير والاستيراد، بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى العمالة الماهرة. نتيجة لذلك، يُعد هذا القطاع حيويًا لاقتصادات هذه المناطق، إذ يساهم بشكل كبير في تقليل معدلات البطالة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

© آي ستوك / ليندا ماري كالدويل / المغرب

الفرص الرئيسية، خصوصًا لتوظيف الشباب والنساء

يمنح القرب الجغرافي للمغرب من أوروبا ميزة استراتيجية، تُمكّن القطاع من تلبية متطلبات الأزياء السريعة بسرعة من عملاء أوروبيين رئيسيين مثل إنديتكس (زارا، ماسيمو دوتي، بيرشكا). يمكن أيضًا تعزيز مرونة القطاع التشغيلية وخبراته بشكل أكبر للاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات السوق الأوروبية. ومع ذلك، تتطلب الظروف الحالية إصلاحات هيكلية وزيادة الدعم الحكومي لإطلاق الإمكانات الكاملة لهذا القطاع.

التحديات

تكشف الدراسة أن القطاع يعتمد بشكل كبير على المواد الخام المستوردة، حيث يتم استيراد حوالي 85% من المدخلات من الأسواق الدولية، مما يعرضه لتقلبات الأسعار العالمية واضطرابات سلاسل التوريد. إضافة إلى ذلك، تُفاقم المنافسة الشديدة من جهات أجنبية مثل الصين وتركيا، التي تتمتع بمزايا كبيرة في التكلفة وسرعة الإنتاج. كما أن انتشار القطاع غير الرسمي لا يزال يشكل عائقًا أمام تنظيم الصناعة وتحسين ظروف العمل، ويحد من القدرة على تحقيق الشفافية وتعزيز سلسلة القيمة.

التوصيات الرئيسية

تُقدم الدراسة مجموعة من التوصيات الرئيسية لإعادة تنشيط قطاع التريكو في المغرب، من خلال معالجة نقص المهارات وتحديث التكنولوجيا وتنويع الأسواق وتعزيز الاستدامة. وذلك لمواجهة النقص السنوي المقدر بـ 10,400 عامل ماهر خلال الفترة (2024–2028)، تُوصي الدراسة أيضًا بالتعاون مع المؤسسات المتخصصة لإنشاء برامج تدريب مركزة في مجالات مثل الصيانة الصناعية، الحياكة، والرقمنة، مع إدماج مبادرات التعلم المستمر لتعزيز فرص التشغيل والإنتاجية. كما تؤكد الدراسة على ضرورة تحديث المعدات واعتماد تقنيات متقدمة، مثل الروبوتات والصيانة التنبؤية، بهدف خفض التكاليف وتحسين جودة المنتجات والحفاظ على القدرة التنافسية، إلى جانب تقديم حوافز ضريبية ودعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) لتسهيل هذا التحول. كذلك، تُشدد على أهمية تنويع الأسواق خارج أوروبا بالتركيز على إفريقيا والشرق الأوسط والمنسوجات التقنية، بما في ذلك الملابس الطبية والوقائية. وأخيرًا، تُبرز الدراسة أن مكافحة القطاع غير الرسمي من خلال تعزيز التنظيم وتقديم الحوافز لدمجه في الاقتصاد الرسمي يُعد أمرًا أساسيًا لخلق سوق عادلة وتعزيز نمو المؤسسات المنظمة.

تحليل متطلبات الاستثمار لتعزيز التجارة والعمل اللائق في قطاع النسيج (التريكو) في المغرب

بناءً على نتائج تقييم سلسلة القيمة، وفي محاولة لإطلاق إمكانات منتجات التريكو في المغرب، تم إجراء دراسة حول الاستثمارات الإنتاجية في هذا القطاع. خلص التحليل إلى أن قطاع التريكو يوفر فرصًا قوية لإدماج النساء والشباب في سوق العمل. ومع ذلك، وبالرغم من اعتبار القطاع أولوية وطنية، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) لا تزال محدودة، حيث يعتمد القطاع بشكل كبير على الاستثمارات المحلية، مما يترك احتياجاته الملحة دون معالجة.

النتائج الرئيسية

- دمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في سلاسل القيمة العالمية لا يزال محدودًا، مما يتطلب دعمًا إضافيًا عبر برامج التمويل، والتدريب، والوصول إلى الأسواق.
- الاستثمارات غير موزعة بالتساوي عبر سلسلة القيمة، مما يؤدي إلى اختناقات في التوريد وزيادة الاعتماد على الواردات.
- تتركز الاستثمارات بشكل كبير على الأنشطة النهائية، بدلاً من العمليات الأولية في سلسلة الإنتاج.
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في الوصول إلى التمويل والتحديث التكنولوجي، مما يحدّ من قدرتها على الابتكار والمنافسة.

التوصيات لتحسين مناخ الاستثمار

- تعزيز التعاون بين المستثمرين الأجانب والشركات المحلية لتسهيل نقل التكنولوجيا وتطوير المهارات.
- تعزيز سلسلة القيمة الأولية وتقليل الاعتماد على الواردات.
- توفير دعم موجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) لدمجها في الأسواق الدولية وسلاسل القيمة العالمية.
- تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الابتكار والقدرة التنافسية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) وتعظيم أثرها الإيجابي.

التوظيف والتأثيرات التجارية المحتملة للاستثمار في البنية التحتية

اعتمد تقييم تأثير التوظيف والتجارة لبرنامج نور ورزازات للطاقة الشمسية في المغرب على تحليلات كمية ونوعية لتقييم آثار المشروع الاقتصادية، والتوظيفية، والبيئية. تُظهر الدراسة الإمكانات الكبيرة للاستثمارات في الطاقة المتجددة، والتي يمكن تعزيز فوائدها الاجتماعية والاقتصادية من خلال معالجة الفجوات المتعلقة بدمج النوع الاجتماعي، وتوفير فرص التدريب، وتعزيز القدرات الصناعية المحلية، مما يساهم في تحقيق انتقال مستدام للطاقة.

© آي ستوك / دينيس غلايس / المغرب

النتائج الرئيسية

إجمالي التوظيف: أظهر البرنامج قدرة كبيرة على خلق فرص العمل، مما يؤكد أهمية الاستثمارات الكبرى كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي. وبالتالي، فإن الاستمرار في الاستثمار في مشاريع مماثلة من شأنه أن يعزز خلق الوظائف وينشط الاقتصاد بشكل مستدام.

توظيف النساء: رغم مشاركة النساء في جميع فئات التوظيف، إلا أن تمثيلهن في الأدوار المباشرة بقي منخفضًا. يؤكد هذا على أهمية اعتماد سياسات توظيف شاملة للنوع الاجتماعي، ومبادرات تدريب موجهة لتحسين وصول النساء إلى الوظائف الماهرة وذات القيمة العالية في قطاع الطاقة المتجددة.

توظيف الشباب: أبرز البرنامج قدرته على معالجة بطالة الشباب من خلال توفير فرص مباشرة لهم. وبالتالي، فإن السياسات التي تشجع على تطوير المهارات ومواءمة التعليم مع متطلبات سوق العمل يمكن أن تعزز تأثير مثل هذه المبادرات على قابلية توظيف الشباب.

العمالة الرسمية مقابل غير الرسمية: التزم التوظيف المباشر ضمن البرنامج بمعايير العمل الرسمية، بما في ذلك العقود والتغطية الاجتماعية. ومع ذلك، هيمنت العمالة غير الرسمية على فئات الوظائف غير المباشرة والمستحدثة. يؤكد هذا على ضرورة اعتماد سياسات تهدف إلى تقنين التوظيف ضمن سلاسل التوريد والقطاعات ذات الصلة لتعزيز الأمان الوظيفي والحماية الاجتماعية.

التدريب وتطوير القوى العاملة: شدد البرنامج على أهمية التدريب ودعم القوى العاملة خلال مراحل تنفيذه. وبالتالي، فإن توسيع فرص التدريب يمكن أن يضمن تجهيز العمال المحليين للأدوار الماهرة، مما يقلل من الاعتماد على العمالة الأجنبية ويعزز الخبرات المحلية.

مهارات العاملين: كشف البرنامج عن فجوات في التحصيل التعليمي بين العمال، خاصة في الأدوار غير المباشرة والمستحدثة، حيث يفتقر الكثير منهم إلى التعليم العالي أو المؤهلات الرسمية. لذلك يعد تعزيز التدريب المهني والأنظمة التعليمية أمرًا ضروريًا لمواءمة القوى العاملة مع المتطلبات التقنية لمشاريع الطاقة المتجددة.

الأثر على التجارة والبيئة:

- الاعتماد على المعدات المستوردة يسلط الضوء على فرصة تطوير الصناعات المحلية وتعزيز القدرة التصنيعية الوطنية لمكونات الطاقة الشمسية.
- ساهم البرنامج في الانتقال نحو الطاقة المتجددة في المغرب، لكنه حقق تأثيرًا محدودًا في تقليص عجز الكهرباء، مما يشير إلى الحاجة لتنويع الاستثمارات وتوسيع نطاق مشاريع الطاقة المتجددة.
- يتطلب استخدام المياه لمحطات الطاقة الشمسية، خاصة في المناطق القاحلة، إدارة دقيقة. لذلك يجب على صانعي السياسات إعطاء الأولوية لتقنيات موفرة للمياه وممارسات مستدامة لتحقيق التوازن بين إنتاج الطاقة والمحافظة على الموارد.

التوصيات لتحسين النتائج الاقتصادية والتوظيفية للاستثمار في البنية التحتية

تم تطوير التوصيات التالية من خلال التشاور مع أعضاء مجموعة العمل المعنية بالسياسات في المغرب:

- اعتماد أحكام تشريعية وتنظيمية تُدخل مبدأ التقييم المسبق واللاحق لأثر مشاريع البنية التحتية على التوظيف والتجارة الخارجية، وذلك من خلال استخدام آليات الصفقات العمومية أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP).
- إدراج معايير لاختيار الشركات المتقدمة للحصول على الصفقات العمومية أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تتضمن تعظيم تدريب القوى العاملة المحلية وتشجيع استخدام الشركات المحلية.
- إنشاء إطار عمل شامل للتعاون حول مشاريع البنية التحتية، يجمع بين الوكالات العامة المسؤولة، والشركات المتعاقدة، والسلطات المحلية، والممثلين المنتخبين، ووكالات التوظيف، ومؤسسات التدريب من أجل:
  - التخطيط المسبق لاحتياجات التوظيف والتدريب؛
  - تحسين جودة الوظائف، خاصة للعمال ذوي المهارات المتدنية ولأولئك الذين يتم توظيفهم من خلال وكالات التوظيف الخاصة؛
  - وضع آليات حوار منتظمة لضمان التواصل السلس وتكييف الإجراءات وفقًا لملاحظات الأطراف المعنية.

◄ عن برنامج (METI)

"برنامج إدراج مسائل التشغيل في التجارة والاستثمار" (METI) هو برنامج إقليمي يمتد لأربع سنوات، ممول من قبل الاتحاد الأوروبي ويتم تنفيذه بواسطة منظمة العمل الدولية. الهدف العام للبرنامج هو تمكين صانعي السياسات في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط من إدراج قضايا التوظيف في سياسات التجارة والاستثمار، وتصميم وتنفيذ تدخلات تهدف في النهاية إلى تحسين كمية ونوعية الوظائف التي يتم خلقها في المنطقة.

تفاصيل الاتصال	منظمة العمل الدولية 4 طريق دي موريلون 22 جنيف CH-1211 سويسرا	معرّف الوثيقة الرقمي (DOI): https://doi.org/10.54394/PODI9827 البريد الإلكتروني: meti@ilo.org الموقع الإلكتروني: www.ilo.org/meti

©منظمة العمل الدولية 2024

ilo.org

International Labour Organization
Route des Morillons 4
CH-1211 Geneva 22
Switzerland